الفصل الثانى

الجودة الشاملة وتدويل التعليم العالى

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

الجودة الشاملة وتدويل التعليم العالى

إدارة الجودة الشاملة فى مجال التعليم العالى

نظراً لأن الجودة هى الغاية التى تتطلب إليها كل مؤسسة تعليمية أو جامعة، وهى حلم يراود جميع المسئولين والعاملين فى مجال التعليم بصرف النظر عما إذا كانت تنتمى إلى القطاع الخاص أو القطاع الحكومى، ومن غير المعقول أن يطلق مسمى (الجودة) وهى على غير تلك الحال.

ويعتقد الكثيرون أن التحرك لمواجهة مشاكل الجودة واتخاذ الحلول المناسبة لها هو الأسلوب الإدارى الأمثل، وهو ما يعرف بسياسة "رد الفعل". وانطلاقا من منظور الجودة يؤدى اتباع هذا الأسلوب إلى تدنى مستوى الأداء وهو ما يتنافى تماما مع أبسط مفاهيم الجودة الأساسية التى تسعى إلى التحسين والتطوير المستمرين للارتقاء بمستوى الأداء والتركيز على الأسلوب الوقائى فى التصدى للمشاكل قبل وقوعها.

والجدير بالذكر أن نظام إدارة الجودة الشاملة يركز على أداء العمل الصحيح بشكل مباشر ومن أول مرة وفى كل مرة، والتحسين المستمر لجميع العمليات، والتركيز على الأساليب الوقائية فى التصدى للمشاكل قبل وقوعها، ومشاركة جميع الأفراد العاملين فى المؤسسة من خلال استخدام مجموعة من أدوات الجودة المختلفة بهدف إرضاء العملاء والمستفيدين من الطلاب وأولياء الأمور وأصحاب العمل بقدرة إنتاجية عالية وبأقل جهد وتكلفة. ومن خلال هذا المفهوم نجد أن هناك تباينا واضحا بين أسلوب إدارة الجودة الشاملة والأسلوب الإدارى التقليدى خاصة فى مجال التعليم من حيث التركيز على:

- المشاركة الجماعية بدلاً من الانفرادية فى صنع القرارات.
- التركيز على التخطيط الاستراتيجى بدلا من التخطيط قصير الأجل.
- المناقشة المفتوحة بدلا من أسلوب الضغط والترهيب.
- التحسين المستمر بدلا من برامج محددة ثابتة.

obeikandl.com

- السياسات المرنة بدلا من سياسات عمل جامدة.
- تحقيق رغبات الطلاب والتقرب منهم.
- البحث فى أسباب المشاكل بدلا من العمل على استخلاص النتائج.

ويعد أسلوب إدارة الجودة الشاملة حجر الزاوية فى عملية تطوير التعليم العالى وبناء اقتصاد ديناميكى ومجتمع منتج، خاصة فى ظل ما نشاهده من ثورات علمية تتمثل فى تطور تكنولوجيا المعلومات، وعلوم وتطبيقات المواد النانوية متناهية الصغر وعلوم الجينات، إضافة إلى تحديات العولمة ومنظمة التجارة العالمية وما نتج وينتج عن كل ذلك من منافسة حادة وشرسة بين الدول والشركات على حد سواء.

ونتيجة لذلك أصبحت "الجودة" (والمقصود هنا الجودة الحقيقية وليست شعارات الجودة) هى الشغل الشاغل للقيادات الإدارية، وإحدى الركائز الأساسية لقدرة مختلف المؤسسات على البقاء والنمو الازدهار.

ونظام إدارة الجودة الشامل فى مجال التعليم العالى يشمل ما يلى:

- جميع مجالات الخدمة والأنشطة التى تقدمها المؤسسة التعليمية.
- جميع العملاء أو المستفيدين الخارجيين (أصحاب العمل).
- جميع العملاء أو المستفيدين الداخليين (الطلاب وأولياء الأمور).

أولاً: شمولية الجودة لجميع مجالات الخدمة والأنشطة:

طبقا لنظام إدارة الجودة الشاملة، فإنه يجب أن تشمل الجودة جميع مجالات العمل على جميع مستويات المؤسسة أو الجامعة، فمن غير المعقول أن يتم تحقيق الجودة بالنسبة لبعض مجالات الخدمة دون البعض الآخر.

يجب أن تشتمل إدارة الجودة الشاملة جميع العملاء أو المستفيدين الخارجيين أو ما يسمى بمصطلح " المراجعين" فى القطاع الحكومى. والحقيقة أن مصطلح " المراجع" من المصطلحات التى يكثر تداولها فى مؤسسات القطاع الحكومى، والذى ينطوى على مدلولات لفظية عجيبة ومتناقضة؛ فالعميل أو المستفيد – كما نفضل استخدامه – يعتقد أنه لن يراجع مرة أخرى للحصول

obeikandl.com

على الخدمة المطلوبة، بينما يصر مقدم الخدمة على مراجعته مرة أو مرات أخرى حسبما يشير إليه المصطلح " مراجع".

وأعتقد أن استخدام مصطلح العميل أو المستفيد يوحى بالدفء فى التعامل الذى يجب أن يحظى به العميل أو المستفيد من الخدمة انطلاقا من مبدأ " العميل على حق دائما" فالهدف من قيام أى مؤسسة أو منشأة فى الأساس هو رضاء العميل، بل إسعاده وتقديم أفضل خدمة له من أول مرة وفى كل مرة وعلى الدوام. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد: من منا لا يرغب فى إرضاء العملاء أو المستفيدين من خدمات إدارية وتقديم أفضل الخدمات لهم؟ الإجابة قطعا لا يوجد. إذا ما السبيل لتحقيق ذلك الهدف؟

يعتقد البعض أنه يعرف مقدما ماذا يريد العميل أو المستفيد ويتصرف على هذا الأساس. والنتيجة هى فجوة أو هوة كبيرة بين الخدمة المقدمة والخدمة المطلوبة، وهو ما يؤدى إلى سخط وتذمر العملاء أو المستفيدين وهدر فى التكلفة والجهد؛ لذا يجب أن يحظى جميع العملاء أو المستفيدين بأفضل وأرقى خدمة لهم دون تمييز، ووضع إستراتيجية تكفل تحقيق ذلك، مبنية على متطلباتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم.

وذلك من خلال الأخذ بمبدأ "التمكين" أى إعطاء الموظف الصلاحيات المطلوبة لممارسة عمله ومشاركته فى صنع القرار، وهو ما يسهم فى تشجيع روح الإبداع والابتكار، وتحقيق الرضا وتنمية روح الولاء لدى الموظف تجاه المؤسسة أو المنشأة التى ينتمى إليها؛ لذا فإن إدارة الجودة الشاملة هى فى الأساس ثقافة بالمفهوم السلوكى المؤسسى، وهى تركز على عنصرين أساسيين هما المعرفة والالتزام، فدون المعرفة لا يمكن اختيار الأفضل لواقع مؤسساتنا، ودون الالتزام لا نستطيع تحويل المعرفة إلى واقع عملى أو فعل تطبيقى نستطيع متابعة نتائجه.

وأخيرًا فإن مدى الاقتناع بأهمية إدارة الجودة الشاملة والالتزام بها يتطلب إعادة النظر فى الهياكل التنظيمية القائمة، ونظم العمل وتدريب العاملين، وقد يتطلب الأمر إعادة هندسة العمليات الإدارية، والأهم من ذلك كله تغيير الثقافة التنظيمية لدى جميع العاملين، أى الطريقة أو الأسلوب الذى يؤدى به العمل

حتى يتواءم مع متطلبات الجودة، فالجودة ثقافة وسلوك وممارسة وتطبيق، وهذا يتطلب إدارة جيدة وواعية للتغيير وتبنيه كنهج إدارى ثابت ومستمر.

وفى السنوات الأخيرة برز مفهوم نظام إدارة الجودة الشاملة للتعامل مع هذه التحديات، والذى يهدف فى مجمله إلى تسليط الضوء على جوانب القصور وتحديد سبل إزالة أسبابها. وإدارة الجودة الشاملة تعنى إرضاء العملاء أو المستفيدين الداخليين أو الخارجيين باستمرار من خلال أداء العمل الصحيح بشكل صحيح ومن أول مرة وفى كل مرة بشكل يفى ويتخطى باستمرار متطلباتهم وتوقعاتهم بأقل تكلفة ممكنة، واستخدام أمثل للموارد؛ لذا فإنه طبقا لهذا التعريف، فالجودة لا تعنى توفير منتج أو خدمة أفضل بسعر أو تكلفة أعلى، بل على العكس تماما: توفير منتج أو خدمة أفضل بسعر أو تكلفة أقل. كما أن الإبقاء بمتطلبات العملاء أو المستفيدين يعنى فهم حاجاتهم وتوقعاتهم وتحويلها إلى منتجات وخدمات مع ضمان الأداء بشكل صحيح من أول مرة وفى كل مرة. أما توقعات العملاء أو المستفيدين فيعنى ذلك التحسين المستمر. وتأتى كلمة "الشاملة" فى التعريف السابق لأن الجودة بالمفهوم الحديث تمثل مدخلا لكل وظائف وأنشطة المؤسسة لكل العاملين فى المستويات الإدارية المختلفة من القمة إلى قاعدة الهرم، لكل العلاقات الداخلية رأسية أو أفقية، ولكل العلاقات الخارجية ولكل طرق وأساليب التحسين المستمرة.

ويذكر خبير الجودة جوزيف جابلونسكى، أن وراء تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة فى القطاع الحكومى عاملين فى غاية الأهمية هما:

العامل الأول: ارتباط الجودة بالإنتاجية، وفى هذا الصدد يذكر الخبراء أن ما نسبته ٤٠% من تكاليف الخدمات التى تقدمها مؤسسات القطاع الحكومى تضيع هدراً؛ بسبب غياب التركيز على الجودة.

العامل الثانى: إن تطبيق جودة الخدمة كنتيجة حتمية للمشاكل التى سببتها البيروقراطية وما تتطلبه من إجراءات تنظيمية مطولة ومعقدة.

وتعد إدارة الجودة الشاملة أسلوباً فعالاً يركز على الطريقة أو الأسلوب الذى من الممكن أن يؤدى به العمل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات البشرية الكامنة، كما إنه يعد نظاما تحفزياً حيث يمنح الصلاحيات للعاملين

ويحثهم على النجاح من أجل الارتقاء بمستويات أداء عاليه. ويعد هذا الأسلوب بمثابة مظلة يندرج تحتها عدد كبير من مبادرات الجودة والتى يمكن إدارتها مثل دوائر الجودة، ومراقبة الجودة، والضبط الإحصائى للعملية، وتأكيد الجودة، وخدمة العميل، وتحسين الإنتاجية .. إلخ.

وعلى الرغم من شيوع ونجاح فلسفة إدارة الجودة الشاملة فى القطاع الصناعى (شونمبرغز ١٩٩٤م) إلا أنه أصبح مصطلحا شائعا فى قطاع التعليم (فوسكو ١٩٩٤م) وهناك العديد من النماذج لأسلوب إدارة الجودة الشاملة فى القطاع التعليمى. ويعد نموذج إدواردز ديمنج للجودة الأنسب فى هذا المجال (موريس ١٩٩٣م) ويرتكز نموذج ديمنج للجودة على تحسين مستوى الأداء فى المنشأة أو المؤسسة من خلال مبادئه الأربعة عشر المشهورة التى أصبحت أساساً لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وهى على النحو التالى:

- وضع هدف دائم وثابت يتمثل فى تحسين المنتجات والخدمات.
- تبنى فلسفة جديدة لمفهوم الجودة.
- التخلص من الاعتماد على التفتيش لتحقيق الجودة وذلك ببناء الجودة من الأساس.
- إلغاء تقويم العمل على أساس السعر.
- وجود تطوير وتحسين مستمر فى طرق اختبار جودة المنتجات والخدمات.
- الاستمرار فى التدريب الفعال على رأس العمل.
- وجود قيادة فعالة.
- البعد عن سياسة التخويف.
- القضاء على العوائق التنظيمية بين الإدارات والأقسام المختلفة.
- التخلص من الشعارات.
- التخلص من الأهداف الرقمية للإنتاج أو الأداء.
- التخلص من العوائق التى تحول دون الاعتزام بالصنعة وجودتها.
- البدء ببرنامج قوى من أجل التعليم والتحسين الذاتى لكل فرد.
- إيجاد التنظيم اللازم لمتابعة وتحقيق هذه التغيرات.

وأعتقد أن العمل على نجاح أسلوب إدارة الجودة الشاملة فى التعليم لـيس سهلاً وإن كان ممكنا، بل يعد من أكثر التحديات التى تتطلب مزيدا من الصبر والالتزام، كما أن هذا الأسلوب ليس علاجاً سريعا، بل يتطلب فكرا بعيد المدى وتخطيطا طويل الأجل لإعطاء نتائج إيجابية. إذ إن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تتطلب تغييرا فى ثقافة العمل، أى الطريقة أو الممارسة اليومية التى يؤدى بها العمل، بالإضافة إلى أن هذه الفلسفة لا تعنى أن الجودة هـدف محـدد نحققـه ونحتفل به ومن ثم ننساه، بل تعبر الجودة عن هدف متغير، أى تحسين الجودة وبصفة مستمرة.

وعلى ذلك يمكن القول أن المؤسسة أو الجامعة التى تعمل فى ظل فلسفة إدارة الجودة الشاملة تقوم بـدور مختلـف عنهـا فـى ظـل فلـسفة الإدارة البيروقراطية وما تتطلبه من إجراءات تنظيمية مطولـة ومعقـدة؛ إذ يتطلـب أسلوب إدارة الجودة الشاملة تحليلا وتقويما شاملا ومفـصلا لجميـع أنـشطة وعمليات المؤسسة التعليمية من أجل تطويرها وتحسينها.

ومن هذا المنطلق يأتى التـزام الإدارة العليـا بالجامعـات والمؤسـسات الأخرى بجعل الجودة فى المقام الأول فى سلم أولوياتها والعمل المستمر مـن أجل التحسين المستمر، والتركيز على فريق العمل، وإشراك جميع الأطـراف المعنية فى العملية التربوية والتعليمية (جميع العاملين فى المؤسسات التعليمية، والطلاب وأولياء الأمر) فى مشاريع الجودة مع الاستفادة القصوى من التغذيـة المرتجعة للمستفيدين من الخدمة التعليمية والذى يمثل عاملا مهما وحيويا فـى نجاح تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة فى المؤسسات التربويـة واسـتمرار نجاحه مستقبلا.

تدويل التعليم العـالى: الحقائق والدوافع

خلال العقدين الماضيين اتسع نشاط الجامعات فى العديد من دول العـالم، ليس فقط من المنظور الحجمى ومستوى التعقيد الأكاديمى، بل تخطى ذلك إلى استحداث برامج دراسية تسمح للطلاب بالانتقال لبعض الوقت بين الجامعـات المختلفة فى الدول الأخرى التى لديها نفس البرنامج واستكمال بعض الأجـزاء من المقررات والمناهج ذات الصلة. والهدف من ذلك بغرض الإلمام بالثقافات والعادات بين الشعوب بما يؤدى إلى اكتساب المهارات والخبرات مـن نظـم

التعليم العالى فى هذه الدول، والتى لا تتوفر فى الجامعات المحلية. وتدويل التعليم العالى يهدف أساسا إلى تهيئة الطلاب إلى الانسجام والتداخل والتكامل الثقافى والحضارى مما يدعم السلام الاجتماعى على المستوى العالمى.

والآن دعنا نفرق بين مفهومى التدويل والعولمة فى مجال التعليم العالى؛ فتعرف العولمة بآليات الدفع السياسى والاقتصادى والمجتمعى نحو ارتباط نظم التعليم العالى فى إطار التدويل. وذلك عن طريق الاستثمارات الهائلة فى مجال صناعة المعرفة على اتساع العالم، ويتضمن ذلك مجالى التعليم العالى والتدريب التخصصى المتقدم. وقد أدت هذه الاستثمارات إلى بزوغ ما يسمى "مجتمع المعرفة" وما تبعه من ظهور ما يسمى "بمجتمع الخدمات التعليمية"، ويعتمد اقتصاد العديد من الدول على ما تنتجه من معارف ومن كوادر وجودة عالية فى التعليم العالى.

ومن أهم نتائج العولمة هو التكامل فى مجال البحوث العلمية والاتفاق على اعتماد اللغة الإنجليزية لغة المجتمع العلمى وكذلك التوسع فى سوق العمل على المستوى الدولى واستيعاب الباحثين والعلماء للعمل والتوظيف فى الدول المختلفة، وأيضاً ترسيخ آفاق التواصل والتعاون بين الأمم واستخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة فى مجال تخزين واختبار ونشر المعارف وتقديم برامج دراسية من خلال التعليم الإلكترونى عبر الإنترنت.

فالعولمة قد تكون قاطعة، إلا أن التدويل يتضمن أوجهًا عديدة للاختيار، فبينما تتجه العولمة نحو تركيز الثروة والمعارف والقوة فى أيدى الدول المتقدمة المهيمنة والمولدة لنظام العولمة ذاته، ترى أن التدويل يمثل الحراك الأكاديمى الذى يعمل على تطوير نظم التعليم العالى ومؤسساته، وبالتالى يؤدى إلى التغلب على المشاكل التعليمية المتعلقة بعدم المساواة والفوارق بين مؤسسات التعليم العالى فى الدول المختلفة.

والجدير بالذكر أن دول الشمال المتقدم هى صاحبة المبادرات والبرامج الخاصة بالتدويل والتى تعمل على توجيهها إلى دول الجنوب النامى حيث تمتلك المؤسسات التعليمية فى دول الشمال المتقدم المعارف ووسائل إنتاجها، وكذلك البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.

والتدويل فى مجال التعليم العالى له طريقان هما:

- التعليم عبر الحدود.
- البرامج الدراسية فى مؤسسات التعليم العالى.

وأساساً يعتنى التدويل بتدعيم نظام التعليم عبر الحدود وتطوير البرامج التعليمية والمؤسسات وتقوم الجامعات فى دول الشمال بتقديم برامجها لاستيعاب التوسع فى سوق العمل الدولى للأكاديميين والباحثين. لقد أصبح نظام تدويل التعليم العالى نظاما تجارياً ربحياً تسعى إليه جميع المؤسسات لما يحققه من عوائد كبيرة.

التبادل الحر للتعليم العالى:

يشجع التبادل الحر للتعليم العالى الحراك الأكاديمى الدولى، حيث ينظر لبرامج التدويل كسلعة يمكن المتاجرة بها بحرية، ويرى البعض أن لتدويل التعليم العالى خصوصية ولا يتعلق بالمسئولية العامة؛ فآليات السوق والقوى التجارية تسمح بالتعامل التجارى مع البرامج الدراسية مما يضفى عليها شرعية ويصبح نظام التعليم العالى كله تحت سيطرة السوق.

ولقد وضعت منظمة التجارة العالمية (WTO) إطارا تنظيميا يحدد أساليب المتاجرة بالتعليم العالى على المستوى الدولى، وكذلك تشجيع صناعة الخدمات التعليمية ذات الصلة وأصبح ذلك جزءًا من اتفاقيات التفاوض مع كل دولة على حده والاتفاق معها على تنفيذ هذه الحيثيات. والجدير بالذكر أن الأعضاء فى هذه المنظمة اتفقوا على ضرورة منح تسهيلات لتشجيع الحراك الأكاديمى من خلال ما يلى:

- تدعيم نظام التعليم عبر الحدود ويتضمن ذلك التعليم عن بعد (التعليم الإلكترونى) والاعتراف بهذه الدرجات الأكاديمية. ولا يتطلب هذا النظام الانتقال الحقيقى للأفراد خارج دولهم.
- تدعيم الانتقال الطلابى عبر الحدود للتعليم، على أن تقدم الدول التسهيلات الأكاديمية والتمويلية للدول الأخرى بغرض تأسيس مؤسسات للتعليم الخاص مع اقتسام الأرباح معها.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للعمل بالدول الأخرى (بصفة مؤقتة) وتقديم خبراتهم فى مجال الخدمات التعليمية. وهناك سبعة متطلبات لتحقيق أهداف التدويل الأكاديمى وهى:

١- الرغبة فى التربح.

٢- الاستعداد لتلبية الطلب على التعليم العالى، وتوفير حرية الوصول.

٣- تدويل التعليم العالى التجارى.

٤- رعاية المصالح الدولية.

٥- تدويل برامج الدول النامية.

٦- التدويل على مستوى الأفراد.

٧- دعم التعليم عبر الحدود.

وفيما يلى سوف نلقى الضوء على هذه المتطلبات.

١- الرغبة فى التربح:

يمثل كسب المال الدافع الرئيسى لمشروعات تدويل التعليم العالى فى القطاعات الربحية، وهذا الدافع يمثل مشكلة تمويلية عند التعامل مع الجهات والمؤسسات غير الربحية. وقد اتجهت العديد من الدول إلى تأسيس جامعات خاصة، كما تستضيف بعض الجامعات الأجنبية الربحية (مثل الجامعة الأمريكية والبريطانية والألمانية .... وغيرها) وتعتمد هذه الجامعات التدريس باللغة الإنجليزية وتكون برامجها التعليمية معتمدة من الدول الأخرى.

والجدير بالذكر أن بعض الجامعات غير الربحية دخلت إلى السوق الدولى للتعليم ليس من أجل البحث عن مصادر تمويلية، بل من أجل تشجيع منظومة البحث العلمى والاستيعاب المعرفى وزيادة التبادل الثقافى.

كما نرى توقف بعض الحكومات فى بعض الدول عن تقديم الدعم المالى لجامعاتها، وتحثها على تدويل برامجها التعليمية للحصول على الدعم المالى اللازم لاستمرارها، ويحدث ذلك غالباً فى إنجلترا وأستراليا. وبناء على ذلك تتجه أنظار أصحاب الاستثمارات نحو تسويق برامج تدويل التعليم العالى فى الدول النامية والدول متوسطة الدخل. وتلجأ بعض الجامعات فى

obeikandl.com

الدول المتقدمة بالاستعانة ببعض الطلاب الأجانب واجتذابهم للقيام بأعمال التدريس والبحث العلمى مقابل أجور زهيدة.

ومن الصعب تقدير حجم الاستثمارات والأرباح المتداولة فى مجال تدويل التعليم العالى، إلا أنه من الممكن تقدير العائد غير المباشرة للقيمة المضافة لصناعة المعارف، بالإضافة إلى صعوبة تحديد عوائد أنشطة التدويل وتشجيع الجامعات للتعامل معها. وهناك زيادة متسارعة للتوسع فى هذا المجال حالياً ومستقبلاً.

٢- الاستعداد لتلبية الطلب وتوفير حرية الوصول:

يشهد العالم الآن زيادة مطردة للشباب بحثاً عن فرصة للتعليم العالى بين الدول، مما أدى إلى تضخم فى الطاقة الاستيعابية للتعليم العالى فى بعض الدول مثل الهند والصين وبعض الدول الأفريقية. وتعتبر برامج التدويل فى هذا المجال فرصة لهؤلاء الطلاب القادرين، وتشجيع هذه الدول على تأسيس مؤسسات تعليمية تعتمد على البرامج الدراسية الأجنبية.

٣- التدويل التجارى:

هناك العديد من الجامعات فى بعض الدول التى ترغب فى الاشتراك بعقود فى أنشطة التدويل، وتهدف هذه الأنشطة فى الأساس إلى تقديم برامج مشتركة وتبادل الطلاب والخبرات فى تصميم المناهج والمقررات والتركيز على تعليم اللغات.

ويثمر هذا التعاون فى تقوية الوضع الاجتماعى والتنافسية والتحالف الاستراتيجى بين الكليات، ونادرا ما تؤدى هذه الأنشطة إلى مكاسب ربحية.

٤- المصالح الدولية:

تشجع العديد من الدول برامج تدويل التعليم العالى كجزء من الحراك الاقتصادى والسياسى. على سبيل المثال، نرى دول الاتحاد الأوربى تنفق بسخاء من اجل دعم برنامج "أراسموس" الذى يقدم الدعم المادى للتبادل الطلابى بين الدول الأوربية بهدف تبادل الخبرات والثقافات المختلفة. وبعد " إعلان بولونيا" تعمل الدول الأوربية على توسيع مجال التكامل والتوافق

openkanal.com

فى نظم التعليم العالى من خلال إعادة هيكلة الشهادات الجامعية والساعات المعتمدة الانتقالية وأيضاً توحيد المستوى الأكاديمى.

والجدير بالذكر أن برنامج "أراسموس" يُستخدم فقط لتبادل الطلاب الأوربيين، وهناك رغبة من بعض الدول (غير الأعضاء فى الاتحاد الأوربى) للالتحاق "بإعلان بولونيا" خاصة فى مجال تدويل التعليم العالى. وبالفعل هناك اهتمام أوربى بالدول فى أمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة الباسفيك، وذلك من خلال تبادل البرامج البحثية والتعليمية بين المؤسسات.

٥- التدويل فى الدول النامية:

تستضيف بعض من الدول النامية مثل الهند والصين والفلبين أعدادا هائلة من الطلاب الأجانب، وتعمل هذه الدول على اجتذاب هؤلاء الطلاب للدراسة بجامعاتها، فتستضيف الهند مثلا عدد ثمانين ألف من الطلاب الأجانب. كما تعمل دول مثل ماليزيا على وضع إستراتيجية لاجتذاب هؤلاء الطلاب فى تصدير برامج التعليم العالى إلى الخارج، ويهدف ذلك النشاط فى مجال التدويل إلى تحسين جودة التعليم العالى والتأثير الثقافى.

٦- التدويل على مستوى الأفراد:

يمثل الأفراد العصب الرئيسى لنجاح برامج التدويل، من خلال قراراتهم فى تحديد هويتهم واتجاهاتهم ومجالات دراستهم، ويتخذ العديد من الأفراد السفر إلى خارج أوطانهم لاستكمال دراستهم، خاصة أن بعضهم لا يستطيع الحصول على تصريح بالهجرة لهذه الدول. ومن المعروف أن هناك مليونى طالب على المستوى الدولى ممن يستطيع تمويل دراستهم بالجامعات الأجنبية، ويمثل هؤلاء المصدر الرئيسى لتمويل التعليم العالى.

٧- التعليم عبر الحدود:

اتخذت العديد من الدول المتقدمة (خاصة تلك الناطقة باللغة الإنجليزية) المبادرات الخاصة بتدويل التعليم العالى، فنرى بعض الدول الأوربية الكبرى تقدم خدماتها فى هذا المجال، وتدفق الطلاب الأجانب إليها، كما تقوم هذه الدول بتأسيس مؤسسات تعليمية وبرامج أكاديمية فى الدول النامية،

وتقدم شهادات الاعتماد الدولية وضمان الجودة لهذه البرامج. وتسعى تلك الدول إلى الربحية والتحكم فى آليات السوق من خلال السيطرة على معظم البرامج الدراسية، وتركز على تسويق هذه البرامج فى الدول ذات الدخل المتوسط فى آسيا وأمريكا اللاتينية. أما الأمم الفقيرة فغالبا لا تملك القدرة الاستيعابية وتحقيق الرغبات وزيادة الطلب على التعليم العالى بين أبنائها.

والجدير بالذكر أن الحكومات الغربية تسعى فى دعم التدويل من خلال التعليم عبر الحدود لتحقيق عوائد مالية تنفق بها على تأسيس المؤسسات التعليمية بها.

وفى أغلب الأحيان تتجه هذه البرامج لجذب الصفوة من الطلاب الراغبين فى استكمال دراستهم ولا تتاح الفرصة لهم للدراسة خارج أوطانهم، فنرى على سبيل المثال اتجاه الجامعات بالدول الكبرى لفتح فروع لها بالدول النامية مثل قطر وسنغافورة.

كما نرى تكالب رجال الأعمال فى مصر على تأسيس مثل تلك الجامعات. كما يوجد سوق آخر للتعليم العالى عبر الحدود عن طريق استكمال الدراسة الأكاديمية فى المرحلة قبل الجامعية بالدول المانحة. والجدير بالذكر أن هناك عدد ١٧٥ ألف طالب يدرسون فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى، كما يوجد اهتمام متزايد من قبل الشركات والمؤسسات الصناعية بالدول المتقدمة لتدعيم برامج التعليم عبر الحدود، من خلال إعداد برامج دراسية أكاديمية هادفة وتشجع على انتقال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل عبر الحدود.

واقع التعليم الدولى:

مازال نسبة الطلب فى مجال التعليم الدولى غير معروفة، إلا أن هناك حراكًا مستمرا فى إعداد البرامج التعليمية عبر الأمم. لقد شهدت السنوات الماضية دخول فئات مختلفة من المانحين لبرامج التدويل، ويعتبر هؤلاء شركاء فى التعاون وتقديم الخدمات فى مجال التعليم الدولى، ويتعامل هؤلاء مع كافة مؤسسات التعليم العالى فى القطاعين العام والخاص، ومن خلال شركات تكنولوجيا المعلومات والوسائل التعليمية واتحاد الجامعات والجمعيات المهنية

والهيئات الدولية. ويستخدم هؤلاء أساليب واقعية وأخرى افتراضية من أجل توصيل هذه البرامج الدراسية إلى الطلاب فى أوطانهم. وأحياناً يتم ذلك عن طريق توأمة المؤسسات والترابط معها بطريقة شرعية وأيضاً من خلال ترتيبات خاصة لمنح الشهادات المزدوجة.

وهناك بعض الجامعات المانحة تتطلب تواجدًا فعليًا للمؤسسة التعليمية التى تطلب الاستفادة من أنواع التعليم الدولى، ويتم ذلك عن طريق تأسيس مراكز بها للإشراف على طريق التعليم والتعلم والاختبارات، وتعتبر ذلك من الأمور المكتسبة والاندماج مع مؤسسات التعليم العالى المحلية.

وفيما يلى سوف نلقى الضوء على واقع التعليم الدولى فى بعض الدول.

أولاً: الشرق الأوسط

تشهد دول الشرق الأوسط نشاطاً كبيراً فى مجال تدويل التعليم العالى، فنرى اتجاه الجامعات الكبرى فى الدول المتقدمة فتح فروع لها بهذه الدول، على سبيل المثال تقوم جامعة أريزونا الأمريكية بالتعاون مع منظمة اليونسكو بتشييد بعض المعاهد العليا الأجنبية بالمملكة العربية السعودية، نذكر منها جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخاصة بالتعاون فى كل من مؤسسة دار الفيصل للاستثمار وشركة بيونج ومؤسسة ثالس الفرنسية للدفاع، كما تقوم جامعة هارفارد الأمريكية بتأسيس جامعة فى دولة الإمارات العربية المتحدة. وأيضاً جامعة هانوفر الألمانية تقوم بتأسيس الجامعة الأوربية الحديثة فى دولة البحرين. ويتواجد فى مصر الجامعة الأمريكية، ولعقود سابقة على مدار ٨٠ عاماً، كما تم تأسيس جامعات خاصة بها مثل الجامعات الألمانية والبريطانية والفرنسية والكندية... وهكذا. وتختلف العلاقة بين هذه الجامعات والجامعات الأجنبية المانحة فى طريقة التعاون والابتكارية وما يقدمونه من خدمات تعليمية.

ثانيا: دول الباسفيك:

تعتبر فيتنام من الدول الصاعدة والواعدة فى مجال التعليم الدولى، وهناك العديد من الجامعات والمؤسسات الأجنبية التى تقوم بتأسيس جامعات خاصة

بها. وتغطى البرامج التعليمية شتى التخصصات، فنرى تعاون " جامعة هاواى" مع جامعة "هو" من خلال برامج مزدوجة فى مجال السياحة، وآخر مع جامعة "هانوى للتكنولوجيا". كما يوجد مؤسسات تعليمية من بلجيكا وفرنسا. وقد أعلنت فيتنام عن تطوير "الجامعة الدولية فى فيتنام" بما يزيد الطاقة الاستيعابية فى مجال التعليم العالى، وتستعين فيتنام بنسبة ٥٠% من أعضاء هيئة التدريس الأجانب.

وفى تايلاند، هناك اهتمام من أستراليا والصين ومصر والولايات المتحدة الأمريكية بالاستثمار فى مجال التعليم الدولى بها. فنرى على سبيل المثال تعاون جامعة الأزهر الشريف وجامعة حينين الصينية لفتح فروع لهما فى تايلاند. وأيضاً جامعة " سوينبورن" الأسترالية التكنولوجية التى افتتحت فرعًا لها فى تايلاند منذ عام ١٩٩٨م، وتقدم برامج للتدريس والتدريب فى المجالات الصناعية. كما تشجع الولايات المتحدة الأمريكية الطلاب التايلانديين لاستكمال دراستهم بها وفقا لقواعد التأشيرات والهجرة.

كما يوجد اهتمام دولى بتأسيس جامعات فى سنغافورة وإعداد برامج فى مجال إدارة الأعمال، وهناك العديد من الجامعات الأجنبية مثل جامعة أيندهوفن الهولندية وميونخ الألمانية وشيكاغو الأمريكية، كما تقدم سنغافورة كدولة مانحة للتعليم الدولى برامج دراسية مشتركة مع الصين وتبادل الطلاب فى برامج الماجستير والبكالوريوس بين الدولتين، وأيضاً يوجد تقارب ملحوظ من خلال المشاركة والاندماج بين أستراليا والصين وماليزيا وتايلاند بهدف الحصول على شهادات الاعتماد من الحكومة الأسترالية والكندية والإنجليزية.

ضمان الجودة فى التعليم الدولى:

فى إطار المبادرات المقدمة من الدول المانحة، نرى تعدد أساليب التبادل والاتصال بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى القطاعين العام والخاص، بغرض السيطرة على سوق التعليم العالى العالمى عبر الحدود. وعلى قائمة المتنافسين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ثم تأتى الهند والصين.

إلا أن أسلوب التوسع فى نشاط التعليم العالى عبر الحدود له مخاطره. والتحديات التى تواجه هذا النوع من الانتشار تتعلق أساساً بضمان الجودة

وتعريف الجهات المتعاملة من قبل الدول المانحة والدول المستفيدة وكذلك المؤسسات التعليمية المحلية، مما يتطلب وضع معايير قياسية لاعتماد هذه البرامج الدراسية عبر الحدود.

وفيما يلى سوف نلقى الضوء على قضايا الاعتماد وضمان الجودة فى مجال تدويل التعليم العالى من خلال خمسة موضوعات هى:

أ- بداية تثار قضايا التسجيل والاعتراف بالمؤسسات والمعاهد والشركات وكذلك الشبكات التعليمية التى تمنح برامج للتعليم العالى عبر الحدود، ومدى استحقاق هذه المؤسسات لتقديم برامج دراسية فى هذا المجال الهام من التعليم، وهل يتم ذلك بالتنسيق بين الدول المرسلة والمستقبلة للتعليم؟ ومن المعروف أن دولاً عديدة تفتقد إلى الإمكانيات والإرادة السياسية لتقييم عمل هذه المؤسسات الوافدة من قبل الدول المانحة. ومن الملاحظ أن المعايير المنظمة بضمان الجودة والاعتماد التى وضعتها الدول المانحة ذاتها – نراها غير مطبقة خارج النظم فى النطاق المحلى؛ مما يسمح بالتلاعب والخداع مع بعض المؤسسات المانحة. ويحتاج الأمر إلى وضع آليات منظمة من قبل الدول المانحة وتلزم المؤسسات بها باتباع القواعد والشروط الواجبة حتى تحصل على الترخيص الخاص بالمزاولة على المستوى العالمى. كما يتطلب الأمر وضع تشريع قانونى يحدد العقوبات فى حالة اتجاه المؤسسات المانحة الربحية وغير الربحية فى استغلال الثغرات والعمل فى تقديم خدمات تعليمية زائفة تسىء إلى سمعة التعليم والتكامل المعرفى العالمى. ويجب على المشرعين متابعة إجراءات الشراكة بين المؤسسات المحلية والأجنبية، مما يحتم ضرورة تأسيس نظام دولى مناسب للتعامل مع هذه التحديات.

ب- كيف يستطيع الخبراء التحقق من ضمان الجودة والبرامج الدراسية التى تمنحها المؤسسات الحكومية والخاصة، مثل تلك المؤسسات التجارية الجديدة، حيث إن معظم هذه المؤسسات غير معرفة فى نظام ضمان الجودة؟ وكيف يمكن التأكد من المهارات والخبرات التى يكتسبها الطلاب فى نظام التعليم عبر الحدود؟ وقد وضعت بعض الدول بعض المعايير التى تلائمها وتحديد إطار للتعامل مع المؤسسات والشركات التى تفد إليها

وإجراءات التسجيل واعتماد البرامج الدراسية ومقرراتها. ومازال الطريق طويلاً لدراسة هذا الأمر وإقراره وتنفيذه على كافة المستويات الدولية والإقليمية.

ج- يتعلق برنامج التسويق للتعليم عبر الحدود على مدى الاعتماد الدولى للشهادات التى يحصل عليها الطلاب، ويدفع الأمر إلى الأهمية المتزايدة بتقديم "بروفيل" يحدد سمعة الجهات والمؤسسات العاملة فى مجال التعليم العالى الدولى عبر الحدود.

ونظرا لأن هذه المؤسسات تضع استثمارات ضخمة للعمل فى هذا المجال من خلال حملتها التجارية لفتح الأسواق وزيادة سجلها الأكاديمى فى هذا المجال، وبناء على ذلك، يكون الاعتماد هو جزء من هذه الحملة، الذى يضمن حصول الطلاب على المتوقع من التعليم عبر الحدود وبرامجه المتقدمة.

من هنا نرى أن عملية الاعتماد أصبحت عملية تجارية على المستوى الدولى. وقد تأسست وكالات دولية للاعتماد تعمل فى الدول المانحة والدول المستفيدة من برامج تدويل التعليم العالى. كما تأسست فى الآونة الأخيرة شبكات تربط مؤسسات التعليم العالى ومنظماتها من أجل اعتماد البرامج الدراسية لأعضائها، مثل اتحاد الجامعات الأوربية والأمريكية، إلا أن الملاحظ أن هذه المنظمات لا تقوم بعمل تقييم موضوعى ولا تعمل من أجل تحسين ضمان الجودة. والشىء المقلق فى الأمر هو النمو المتسارع لبعض الوكلاء المزيفين الذين "يبيعون" شهادات الاعتماد المزيفة دون أية معايير للتقييم المستقل. ويترتب على هذا الخلل منح شهادات جامعية مزيفة ولا تحقق الحد الأدنى من مخرجات التعليم. من هنا وجب التحذير للمسئولين والطلاب وجميع المستفيدين من هذا التلاعب الذى لا يخضع إلى أى نظام مالى قانونى للردع والحسم.

د- يتعلق الأمر برمته بتحديد الجامعة وضع آليات دولية للتعرف على المعايير الأكاديمية والمهنية والأهداف المكتسبة من خلال ممارسة البرامج الدراسية للتعليم العالى عبر الحدود على المستويين القومى والدولى. ويجب على جميع المستفيدين من طلاب وأصحاب العمل أن يكونوا على دراية كاملة بمدى صلاحية وجودة هذه البرامج.

openkandil.com

والسؤال الذى يطرح نفسه: من يمنح شهادة الصلاحية للمؤسسات العاملة فى مجال التعليم الدولى، خاصة فى وجود شبكات من المصالح على أعلى المستويات الدولية؟

وإذا كانت الجهات التى تمنح البرامج الدراسية متعارفًا عليها ومسجلة، فما هو نوع الاعتماد أو رخصة المزاولة التى تحصل عليها؟

لقد آن الأوان إلى وضع تنظيم دولى لمعالجة هذه القضايا وحماية مجال تدويل التعليم العالى لتتلاءم مع الأهداف المعلنة.

هـ- يتعلق بتهيئة المناخ السياسى: هل تقبل الدول من خلال نظم الاعتماد وضمان الجودة، قبول الحراك التعليمى خارج حدودها وثقافتها وسلطتها القانونية؟ وهل تستطيع هذه الدول تأسيس نظام رقابى للجودة لجميع البرامج التعليمية المتواجدة والوافدة إليها بما يسمح بتعدد الطرق والوسائل الخاصة بالإمداد والتسليم؟ وهل يمكن إنشاء إطار دولى أو إقليمى يلحق بالنظام القومى للاعتماد وضمان الجودة؟ وهل من المعقول والمقبول وضع برامج للاعتماد المتبادل بين الدول؟ وهل ضمان الجودة يتم عن طريق سن القوانين الدولية؟ وهل تسمح الدول بأسلوب التدويل والذى يؤدى إلى هجرة العقول وما يتبعه من تهديد لأمنها القومى؟

إن الثقة المجتمعية وزيادة الطلب على التعليم العالى تجعل من الأولويات تحديد المسئوليات والأدوار لكافة المتعاملين والمشتغلين فى ضمان الجودة والاعتماد، ويشمل ذلك كافة المؤسسات والممولين والهيئات القومية لضمان الجودة.

مما سبق نرى أن تدويل التعليم العالى يواجه العديد من تحديات تتمثل فى المتطلبات الأكاديمية واختيار الطلاب وعمليات التقييم والعمل الأكاديمى وتطوير المناهج وضمان الجودة فى مجال التعليم والتعلم والدعم الثقافى والاجتماعى للطلاب ومستوى منح الدرجات العلمية. ويلزم ذلك التوازن بين متطلبات الجودة والاستثمار والتى تحدد العائد من التعليم العالى ومردوده على المجتمع. وعلى الجهات التى تمنح هذا النوع من التعليم الأخذ فى الاعتبار خصوصيات الملكية الفكرية واختصار الشركاء وتحديد المسئوليات وتقييم المخاطر الأكاديمية والتجارية والاهتمام بعمليات التصديق على المستويين الداخلى والخارجى.

مستقبل التدويل فى مجال التعليم العالى:

بطبيعتها، تتميز مؤسسات التعليم العالى بتوجهاتها فى مجال تدويل برامج التعليم بها، وتعمل على اجتذاب الطلاب الأجانب من الدول الأجنبية. والجدير بالذكر أنه ومنذ منتصف القرن الماضى أثناء حقبة الاستعمار، لجأت العديد من الدول بتأسيس جامعات قومية بها. وحاليا استعادت هذه الجامعات توجهاتها الدولية، فنرى تطوير تكنولوجيا المعلومات واقتصاديات المعرفة وزيادة الانتقال الطلابى وتصميم البرامج والتكامل الاقتصادى العالمى، مما أدى إلى دفع التعليم العالى فى اتجاه التدويل، وسوف تُبقى الدول الكبرى على القوة الدافعة فى هذه الاتجاه بدون تحديد أية قيود أو حدود.

ومن المتوقع مستقبلا وبحلول عام ٢٠٢٥م أن يتمكن خمسة عشر مليون طالب من استكمال دراستهم عبر الحدود، مقارنة بعدد مليونين فى الوقت الحالى. وهناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها من أجل دعم الاستقرار والاستمرار فى مجال تدويل التعليم، وهذه الاعتبارات هى:

أولاً: الأوضاع السياسية والأمن القومى

مما لاشك فيه أن الإرهاب الدولى يؤثر بقوة فى استقرار تدويل التعليم العالى، مما يفرض وضع القيود على منح التأشيرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى، وسوف يؤثر ذلك على تدفق الطلاب الأجانب عبر الحدود.

ثانيا: السياسات الحكومية وتكلفة الدراسة

تؤثر السياسات الوضعية للحكومات، وخاصة تلك الحكومات المضيفة والتى تغالى فى تقدير رسوم الدراسة وتكاليف الإقامة؛ على الاستمرار فى عملية تدويل التعليم العالى.

ثالثا: التوسع فى السعة الوطنية للتعليم العالى

فى إطار سياسة التوسع فى السعة الوطنية للتعليم العالى لدرجتى البكالوريوس والماجستير، يعزف الطلاب على استكمال دراستهم فى إطار برامج تدويل التعليم.

رابعا: اللغة الإنجليزية

من الملاحظ زيادة فرص الدراسة للباحثين وطلاب الدراسات العليا فى الجامعات الأجنبية عند اتقانهم للّغة الإنجليزية، ويزيد ذلك من إقبال الطلاب على الجامعات التى تقدم برامجها التعليمية باللغة الإنجليزية، مما يؤثر على سوق التعليم العالى الدولى.

خامسا: تدويل المناهج الدراسية

يميل الطلاب إلى البحث عن الجامعات التى تقدم برامج دراسية متطورة وتخدم ميولهم، كما هو الحال فى بعض البرامج التعليمية الأمريكية، مما يشكل أحد أدوات الجذب نحو تدويل التعليم العالى.

سادساً: التعليم الإلكترونى

إن القبول الدولى باعتماد شهادات التعليم عن بعد (أو التعليم الإلكترونى) سوف يزيد من التوسع فى برامج التعليم عبر الحدود. وفى الوقت الحالى لم يعرف بعد إذا كان الاعتماد للبرامج القومية أو الدولية. ومن المتوقع مستقبلاً انتشار هذا النوع من التعليم فى أوساط الدول ذات الدخل المتوسط.

سابعا: القطاع الخاص

لاشك أن التوسع فى مجال الاستثمار وتأسيس الجامعات الخاصة بالدول المختلفة لا يتوافق مع سياسة تدول التعليم العالى، ومن غير الواضح تحديد مدى المكاسب المادية التى تعود للمستثمرين من خلال التعاون فى مجال تدويل التعليم.

ثامناً: ضمان الجودة

يمثل موضوع ضمان الجودة المعضلة الرئيسية للتعليم العالى على المستوى الدولى. وينتقد الخبراء العديد من البرامج الدولية فى مجال التعليم العالى، ويرجع ذلك إلى الانخفاض فى المعايير وتحديد أدوات قياس الجودة.

obeikandl.com

مما سبق، نرى أن الطريق نحو تدويل التعليم العالى مازال طويلاً، ويحتاج إلى تفاهم الدول للاعتبارات السابقة، بالإضافة إلى أن التجانس فى مجال التعليم العالى يحقق التفاهم والسلم والرقى بين الأمم والشعوب.

obeikandl.com